

معهد مجموعة صندوق الابداع والتدبير ينظم ندوة عن بعد حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

يجري الحديث في المغرب عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ خمسين سنة. وهو مطروح اليوم على جدول الأعمال بعد أن ورد ذكره في التقرير حول النموذج التنموي الجديد، حيث يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الدعامات الرئيسية التي ستمكن من إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو ممارسات مسؤولة تجاه البيئة والمجتمع.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، نظم معهد مجموعة صندوق الابداع والتدبير، يوم 08 نوفمبر 2022، ندوة عن بعد تحت عنوان: « إعادة التفكير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب »، والتي عرفت مشاركة:

- **سناء العلمي أفيلال**، منسقة أشغال مبادرة OTED
- **بشرى الرحموني**، مديرة مختبر الابتكار الاجتماعي CoopLab بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P)
- **أمينة كشيريد**، أستاذة باحثة و رئيسة CIRA-ESS
- **أحمد بنعبادجي**، مؤسس Transilience Institute ورئيس جمعية "Open Village"

في البداية، طُرحت مسألة رفع الالتباس الموجود بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية. من المؤكد أن هذين المفهومين مرتبطان، غير أن حكاهما يجب أن تكون مختلفة. ففي إطار اقتصاد السوق يتم تضخيم قيمة المقاول، باعتباره الشخص الذي يخلق القيمة المضافة. في حين أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبارة عن اقتصاد يخلق ويتقاسم هذه القيمة. وحسب أحمد بنعبادجي، « سنكون في إطار سلوكيات تعاونية عوض تنافسية، و سيتم البحث عن الرفاهية المشتركة بدلا من السعي وراء

الربح؛ لدينا انشغالات تهم العدالة والممارسات الديموقراطية والايكولوجية».

و ترى أمينة كشيريد أن « الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد يجمع بين الإنجاز الاقتصادي والواقع الاجتماعي، ويواجه المصلحة الفردية بالمصلحة المشتركة؛ هو اقتصاد أفقي؛ وهو أيضا اقتصاد قرب، اقتصاد يتوخى تلبية احتياجات لا يمكن للدولة أن تلبّيها و لا تهم القطاع الخاص. هو عبارة عن أنشطة اقتصادية واجتماعية تتفاعل مع المصلحة العامة في إطار مجموعات تتكون إما من شخصيات طبيعية أو من شخصيات معنوية، تشتغل على قضايا الشمول الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وعلى إشكاليات الإنصاف والعدالة الاجتماعية».

في حين تعتبر بشرى الرحموني أن ما يميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن ريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية يكمن على الخصوص في معياري الحكامة والربح. إذ تكتسي الحكامة الديموقراطية طابع الأولوية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بينما يتم إيلاء أهمية محدودة للربح. يمكن للمقاول الاجتماعي أن يختار شكل تعاونية أو جمعية أو مؤسسة أو شركة تجارية. كما يمكن أن يكون عبارة عن مبادرة خاصة فردية أو مشتركة، في حين أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكون دائما مبادرة جماعية. في الواقع، يوجد العديد من الفاعلين المقاولاتيين الذين تحدهم الرغبة في تغيير صورة التعاونية، التي ينظر إليها كهيئة معيشية و ينهجون سبيل الابتكار من أجل الاستجابة للاحتياجات التي لا تجد من يلبيها أو أنها لا تلبى بشكل جيد.

ومكنت النقاشات خلال هذه الندوة من تحديد الشروط الأساسية اللازمة من أجل اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي وخالق للثروة :

• الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصاد "محلي" ويشكل رافعة لتنمية المجالات الترابية. فهو يساهم في خلق فرص العمل من خلال إدماج الأشخاص في وضعية هشاشة. من هذا المنطلق، يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يساهم بسهولة في تقليص التفاوتات، ويكتسي دور الجماعات الترابية أهمية خاصة في تشجيع وتمويل ودعم مدارات التسويق القصيرة؛

• لا يجب اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كإقتصاد لا يمكن اللجوء إليه إلا خلال الأزمات في إطار البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية؛

- يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بديلا للاقتصاد غير المهيكل نظرا لكونه يمكن من الدفع بانتقال الأنشطة إلى القطاع المهيكل، كما أبان عن ذلك إحداث وضعية المقاول الذاتي؛
- من الضروري التفكير في تنمية ميكانيزمات خاصة لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- من المهم تكوين وتوعية ومواكبة الفاعلين في هذا الشق من الاقتصاد؛
- يجب التفكير في تطوير آليات تقييم لقياس آثار الأموال المستثمرة في المشاريع؛
- لتحفيز وتأطير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من الضروري وضع إطار قانوني في إطار تشاوري مع المستفيدين، ويأخذ الخصوصيات الترايبيية بعين الاعتبار؛
- من المناسب تتبع تطورات القطاع من خلال آليات الرصد وتقاسم المعلومات مع كل الفاعلين بهذه المنظومة.

وفقا لسناء العلمي الفيلاي، تتوفر المجالات الترايبيية على ميزات تفاضلية طبيعية، ومهارات متوارثة؛ إنها بالفعل خالقة للثروة وهذا هو جوهر وأساس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فليس من واجب المجالات الترايبيية أن تتأقلم مع متطلبات السياسات العمومية، بل على اعكس تماما! وترى السيدة العلمي أنه على كل إقليم أن يقدم مخططه الخاص لتنمية اقتصاده الاجتماعي والتضامني، و الذي تتم بلورته ليس من قبل مكتب خبرة، وإنما عن طريق التشاور مع مجموع الفاعلين من القطاعين الخاص والعام في الميدان، وإضفاء طابع الإلزامية على هذا المخطط الإقليمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الندوة عن بعد متوفرة على قناة اليوتوب لمعهد صندوق الإيداع والتدبير:
<https://www.youtube.com/watch?v=CGkCmPVRp2Y&t=1152s>